



السادة / مراسلي وكالات الأنباء والصحف والقنوات الإخبارية

السادة. السيدات الحضور

السلام عليكم

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إحدى المؤسسات الوليدة التي تسعى إلى أن يكون لها دورٌ فاعلٌ في تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة، وهي بهذا تأخذ على عاتقها البحث في السبل الكفيلة بتنفيذ عمليات انتخابية تكون خاضعة في الأساس لمبدأ الحيادية، ولا تستجيب لأي من الأطراف السياسية المتجاذبة، فالمس بهذا المبدأ يعني زعزعة ثقة الناخب بهذه المؤسسة، ومن ثم تصبح عائقاً أمام المواطن يحول دون ممارسته لحق الانتخاب، وقد احتلت المفوضية درجات عالية على سلم الحيادية في العمليات الانتخابية التي سبق وأن نفذتها، وكان ذلك بشهادة جميع الأطراف المراقبة للانتخابات في ليبيا المحلية منها والدولية، ولا مجال لأحد أن يشكك في مدى حيادية هذه المؤسسة.

وفيما يتعلق بسير عملية انتخاب مجلس النواب:

فقد أنهت المفوضية مرحلة تسجيل المترشحين يوم أمس الأول الموافق 20 مايو 2014 وأشارت الإحصاءات إلى قبول عدد (1743)، توزعت هذه الطلبات على مختلف الدوائر الانتخابية الثلاثة عشر للتنافس على مقاعد مجلس النواب، وبمعظم الدوائر الفرعية عدا الدائرتان الفرعيتان (جادو - زواره)، حيث لم يتم قبول طلبات للترشح عن هذه المقاعد.

وبهذا نعلن اليوم عن نشر القوائم الأولية لأسماء المترشحين الذين تم قبول طلباتهم في مكاتب اللجان الانتخابية المسجلين، ووفقاً لما نصت عليه المادة (11) من لائحة تسجيل المترشحين رقم (50) لسنة 2014، يباشر ذوو المصلحة من الناخبين والمترشحين ومن لهم علاقة مباشرة بمتابعة سير العملية الانتخابية، في إجراءات الطعون والتظلمات فيما ورد بهذه القوائم،





وستستمر هذه المرحلة مدة (15) يوماً في حال ما تم التقدم بأي طعن إلى إحدى الدوائر المختصة بالمحاكم الجزئية الواقعة في نطاق الدوائر الانتخابية.

وحتى يستعد المترشحون الذين اجتازوا مرحلة الطعون وتمت المصادقة عليهم في القوائم النهائية لمرحلة الدعاية الانتخابية، فقد أصدرت المفوضية القرار رقم (77) لسنة 2014 بشأن تحديد السقف المالي للدعاية الانتخابية حيث تم تحديد سقف المبالغ المالية التي يجب على المرشح عدم تجاوزها أثناء قيامه بحملته الدعائية حسبما نصت عليه المادة رقم (15) من لائحة الدعاية الانتخابية رقم (51) لسنة 2014.

وللتوضيح فيما يتعلق بشرط توفر معايير تولي المناصب العامة فقد تم الاتفاق مع اللجنة التشريعية والدستورية وهيئة معايير تولي المناصب العامة على أن يكون هذا الشرط شرطاً بعدياً من الناحية الإجرائية، أي عقب الإعلان عن النتائج الأولية سوف تصدر الهيئة قراراتها بالتزامن مع الإعلان عن النتائج الأولية، وتضمن فترة الطعون في قراراتها فترة الطعون في النتائج الأولية، وقد اتخذ هذا الإجراء لعدة أسباب منها محدودية الفترة الزمنية للعملية الانتخابية من جهة، وتمكين الهيئة من جمع معلومات أشمل عن المتقدمين لمقاعد مجلس النواب من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن هذا الإجراء يعطي فرصة أكبر لذوي المصلحة للطعن في أهلية من تقدموا لمجلس النواب، الأمر الذي يسهل على الهيئة إمكانية اتخاذ قراراتها قبل فوز المرشح بأحد مقاعد مجلس النواب.

وفيما يتعلق بتسجيل الناخبين فقد أظهرت المؤشرات تذبذباً واضحاً في مدى إقبال المواطنين على القيد بسجل الناخبين نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، بالإضافة إلى غياب شبه كامل لشركاء المفوضية في مجال توعية وتثقيف الناخبين من مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فقد بينت الإحصاءات إضافة عدد (222 ألف ناخب) حتى تاريخ يوم أمس، وهو عدد بعيد جداً عما كان مستهدفاً، وللتذكير فإن تسجيل الناخبين سوف يستمر إلى غاية يوم 29 من الشهر الحالي ولن يكون هناك تمديد آخر نتيجة لارتباط هذه





# المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

High National Elections Commission

المرحلة بمرحلة إعداد سجل الناخبين الذي سينشر هو الآخر للطعن فيه من قبل ذوي المصلحة خلال الفترة الزمنية المحددة قانوناً.

أما بخصوص الإجراءات المتخذة لتسجيل الجاليات الليبية المتواجدة بالخارج، فسيتم اليوم الخميس الموافق 22 مايو افتتاح الموقع الخاص بتسجيل الناخبين بالخارج على شبكة المعلومات الدولية المعنون تحت [www.voteabroad.ly](http://www.voteabroad.ly)، الذي سيتيح للمقيمين بالخارج إمكانية المشاركة في العملية الانتخابية وممارسة حقهم في الانتخاب، ونظراً لاختلاف طبيعة إجراءات تسجيل الناخبين بالخارج عنها في الداخل، فسوف يستمر هذا الموقع في قبول طلبات القيد بسجل الناخبين حتى تاريخ سيلعن عنه لاحقاً.

وبناء على ما تقدم فإن الفترة الزمنية التي يمكن خلالها تحديد موعداً ليوم الاقتراع أصبحت واضحة المعالم بعد الانتهاء من مرحلة تسجيل المترشحين ونشر قوائمهم الأولية، وتحديد موعد نهائي لتسجيل الناخبين، فإنه وفقاً للجدول الزمني الذي وضع لما تبقى من مراحل العملية الانتخابية سيكون يوم الاقتراع خلال النصف الثاني من شهر يونيو القادم، وطبقاً لنص المادة ( 21 ) من القانون الانتخابي، فإن المفوضية سوف تخطر كتابياً المؤتمر الوطني العام بموعد مقترح من طرفها ليوم الاقتراع، يتولى المؤتمر بعد ذلك الإعلان عنه بشكل رسمي.

وفي الختام

ندعو كافة المواطنين إلى تحمل مسؤولياتهم والمبادرة إلى تسجيل أسمائهم كناخبين ليشاركوا في هذه العملية المصيرية التي سوف تحدد مستقبل ليبيا، وتقتد ما تبقى من هذه الدولة.

كما ندعو الحكومة المؤقتة إلى مساندة خطة المفوضية والإيعاز إلى وزاراتها بضرورة تسخير كافة إمكاناتها لدعم العملية الانتخابية.

حفظ الله ليبيا

والسلام عليكم

مجلس المفوضية

22 مايو 2014



المفوضية الوطنية  
العليا للانتخابات  
High National Elections Commission

مجلس المفوضية

3



+ 218 21 484 4510  
+ 218 21 484 4511  
+ 218 21 484 4512

P.O.BOX : 5546 / 5884  
Fax : + 218 21 484 4513  
Facebook.com/HNEC.LY

www.hnec.ly  
hnec@hnec.ly  
info@hnec.ly

Libya - ليبيا  
Tripoli - طرابلس  
Ghot Al.Shaal - غوط الشعال